

العولمة والحكم والدولة السلطوية: الصين

لا شك في أن قوى العولمة تضع تحديات جديدة للحكم العالمي والمحلي. واقترح بعضهم أن التحديات شديدة، خاصة على الأنظمة السياسية السلطوية. إن الحاجة إلى الاعتماد بصورة متزايدة على التجارة العالمية المتحررة ومبادئ الاستثمار، وتحرير احتكار الدولة لتأمين المعلومات والاتصالات (كما يقال) سوف يقللان من التحكم السلطوي ويساعدان في إطلاق مجتمعات أكثر جماعية. ومن أجل المنافسة الفعالة سوف تُجبر الدولة على أن تتخلى عن سيادتها في بعض القضايا إلى الأعلى، وذلك بتقوية مؤسسات انتقالية، وترك قرارات أعمال كثيرة إلى هيئات أعمال انتقالية، وسوف تكون الدولة مسؤولة عن مجتمع مدني انتقالي ناشئ. وفي الوقت نفسه، ستكون الدولة مضطرة للتخلي عن سيادتها ليس فقط نحو الأسفل (لإدارات محلية)، بل نحو الخارج أيضاً (لعوامل اجتماعية جديدة وحاسمة ومؤثرة في النجاح القومي في عالم عالمي).

يزعج مثل هذا المشهد (السيناريو) الأنظمة السلطوية بصورة متزايدة.

لكننا لا نزال أبعد من أن نسمع ناقوس موت بدولة - الأمة . يظهر دليل صغير وحديث يؤرّخ العلاقة بين العضوية في منظمات مثل منظمة التجارة العالمية WTO، وتقهر قدرة الدول في الأنظمة السلطوية . قد تستطيع هذه الأنظمة تبني استراتيجيات متعددة ومتنوعة لتقلل من تأثير العولمة، بل وحتى تحويلها إلى مصلحتها . ولكن، على مدى زمن طويل، لا شك في أن تحديات جديدة وجدية سوف تجابه تلك الأنظمة التي تستمر في ارتباطها، وهذا سيتطلب تعديلاً هاماً في الممارسات السياسيّة السابقة .

يركّز هذا الفصل على اندماج الصين في المجتمع العالمي . يبدو أن اتفاقية سنة 1999 بين الصين والولايات المتحدة حول شروط قبول الصين في منظمة التجارة العالمية (وذلك بعد موافقتها على توقيع ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سنة 1997 و1998) تشير إلى نية الصين في الانضمام إلى المجتمع العالمي . وبتوقيع هاتين الاتفاقيتين تكون الصين اعترفت ضمناً بأن الرقابة العالميّة مبرّرة ليس على ممارسة الاقتصاد المحلي فقط، بل وعلى السلوك السياسي أيضاً . ولكن بالممارسة، بينما تريد الصين بكل وضوح أن تكون عضواً محترماً في المجتمع الدولي، تجري معارضتها بصورة عميقة حول الدور الذي ستلعبه في الحكم العالمي، وقليلون هم الذين فكّروا بما هي الآثار التي ستكون للعولمة في الحكم المحلي . قلما يدرك بصورة جيدة أن للعولمة مثل هذه التأثيرات وسوف يكون لها هذه التأثيرات، ما عدا تلك التي تحتاج إلى مراقبة تدفق المعلومات المقبلة والثقافة . كما في دول أخرى، ترغب الصين في أن تشتق مزايا من الاقتصاد الكبير للعولمة، لكنها غير مرتاحة لتكاليف إعادة التعديل الاجتماعي والسياسي والثقافي . كان المراقبون الأجانب متضاربين حول كيفية التعامل مع نهوض قوة الاقتصاد الصيني ووحدها في الأطر العالميّة للحكم . فالبعض يأخذ دليلاً من الموازيات التاريخيّة من نهوض قوى جديدة مثل ألمانيا واليابان عند نهاية القرن العشرين، فيرون أن الصراع لا يمكن تجنّبه .

ويحتاج الآخرون أن الحالة العالمية المتغيرة تجعل من الملاءمة الناجحة أمراً معقولاً⁽¹⁾.

في الصين (كما في باقي العالم) أصبحت الكتابة عن العولمة صناعة صغيرة للأكاديميين وصانعي السياسة⁽²⁾. أصبحت العولمة موضوعاً ساخناً بعد سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في سنة 1993 المؤرخ عارف ديرليك Arif Dirlik، والمطبوعات اللاحقة باللغة الصينية تلخص آراءه. وسخت أكثر عند انطلاقة الأزمة المالية الآسيوية⁽³⁾. لكن الأغلبية الطاغية من هذه الكتابات تركّز على «العولمة الاقتصادية»، وباهتمام أقل على «العولمة الثقافية»، وفسرتها بشكل رئيسي على أنها سيطرة منتجات الثقافة الأمريكية ولم تعط عملياً أي اعتبار إلى تأثيرها على الحكم⁽⁴⁾. واتجه أولئك الذين كتبوا عن الحكم، ربما بطريقة متفهمة، إلى الإبهام في ما يخص المضامين الخاصة في الصين. فمثلاً يجعل المنظر السياسي ليو جينغ Liu Juning القضية أنه في الوقت الذي انتقل فيه الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق قد نمت العولمة الاقتصادية، وكان هناك انتقال مواز من السياسة السلطوية إلى السياسات الديمقراطية التي شجعتها عولمة سياسية. لكنه لا يناقش هذه العمليات المزدوجة في ما يخص الصين⁽⁵⁾. ويقترح خو يونغ Xu Yong وجينغ جون Zengn Jun أن نظاماً للعقود يستعمل لحكم العلاقات السياسية والاجتماعية التي قد تشابه تلك التي تنظم علاقات السوق. فهم يشعرون أن هذا سيؤكّد السيطرة الشعبية على الحكم بينما يساعد النظام على بناء رأسمال سياسي. لكن المؤلفين لا يعرضان كيف ترتبط هذه العملية بقوة العولمة⁽⁶⁾.

وبالواقع إن تأثير العولمة أفضل ما يُرى في المجال الاقتصادي، بدأت استراتيجية التنمية في الصين في سنة 1979 بالانتقال من بديل الاستيراد، ميزة التراكم على الاستهلاك، معتبرين أن التجارة الخارجية لا تتعلق بالنمو الاقتصادي، إلى تفاعل نشيط مع الاقتصاد العالمي الذي يُنظر فيه إلى التجارة

الخارجية والاستثمار (أخيراً) على أنها محركات كبيرة للنمو. دخلت الصين الأسواق العالمية في وقت تصادف مع عمالتها الرخيصة المتوافرة فأفادت من كشف العولمة السريع لعمليات التصنيع، وخطوات واسعة في الاتصالات البعيدة وعولمة أسواق رؤوس الأموال. إن الأرقام الاقتصادية تتحدث عن نفسها. ارتفعت النسبة بين التجارة الخارجية من مجمل الناتج المحلي من 12,6% في سنة 1980 إلى 39,5% في سنة 1995. وما بين 1990 و1998 ازدادت التجارة ثلاث مرات تقريباً من 115 بليون دولار إلى 323,9 بليون دولار. (أكثر من 60% من تجارة الصين مع باقي دول آسيا، ومع الولايات المتحدة وصلت التجارة إلى 21% من الصادرات، و12% من الواردات)⁽⁷⁾. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1998، 45,5 بليون دولار (يأتي أكثر من 40% من تايوان وهونغ كونغ) جاعلة الاستثمار الأجنبي المباشر يصل إلى ما يقرب من 80% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الصين. واستثمارات الصين المباشرة في خارج بلادها (16 بليون دولار في 1994) وكانت الثانية فقط بعد تايوان بين الدول النامية. والاحتياطي الأجنبي (ما عدا الذهب) وصل إلى 149,2 بليون دولار في سنة 1998 بينما كانت الديون الخارجية 156,1 بليون دولار⁽⁸⁾.

على الرغم من تفجر الكره للأجانب وتلاعب القيادة، كان الانسحاب من اندماج أعمق في الاقتصاد العالمي وبنیان الحكم المتطور أمراً مستحيلاً. واعترف بذلك بوضوح الرئيس جيانغ زيمين Jiang Zemin عندما لاحظ في آذار 1998 «العولمة هدف خطة تنمية الاقتصاد العالمي ولا يستطيع أحد أن يتحاشاها... وأمة نامية كالصين يجب أن تكون جريئة وطيبة في الارتباط في التعاون العالمي والتنافس العالمي تحت عولمة اقتصادية كهذه»⁽⁹⁾.

ولقد تأكدت هذه النقطة عندما، برغم المعارضة المحلية الهامة، دفع جيانغ ورئيس وزرائه جو رونجي Zhu Rongji إلى الأمام بصفقة مع الولايات المتحدة بشروط للوصول إلى منظمة التجارة العالمية. وعكس هذا حقيقة أن

شرعية القيادة لتحكم مرتبطة بقدرتها على تسليم البضائع الاقتصادية، ويمكن تسليم هذه البضائع على المدى الطويل من خلال زيادة التجارة، والاستثمار الخارجي واقتصاد قومي منظم أكثر، وهذا ما تأتي به عضوية منظمة التجارة العالمية. فلم يكن الدخول في أوائل سنة 2000 مهماً للكبراء القومي ولتحقيق رغبة جيانغ Jiang في قيادة الصين إلى وضع القوة العظمى فحسب، بل ولاهتمامات اقتصادية وعملية جديدة أيضاً. مع هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، وتضاؤل الاهتمام بالصين، وتعثر الإصلاحات المحلية، كان ينظر إلى أن الدخول المبكر أفضل وسيلة لدفع الاقتصاد. وقد اجتمع ذلك مع خوف من احتمال نهوض الحواجز في وجه الدخول بصورة كبيرة، سيما وأن الجولة الثانية من المحادثات سوف تغطي قضيتين فيهما مصلحة حيوية للصين: الزراعة وتجارة الخدمات. وقد تمكن الصين بانضمامها المبكر من إحداث أحلاف لتضمن سياسات أكثر فائدة لمصالحها القومية الخاصة.

على الرغم من هذا التناول الأكثر ملاءمة للتجارة ورأس المال الأجنبي، فإن تناول كل من دينغ خياوبينغ Deng Xiaoping وجيانغ زيمين في مناسبات حاسمة قد عكس تناول أجدادهم في القرن التاسع عشر في «حركة تقوية الذات»، الذين سعوا لاستيراد الأساليب والمعدات الغربية بينما استبعدوا القيم الثقافية والسياسية الغربية⁽¹⁰⁾. لقد برهنت هذه السياسة السابقة، سياسة التكيف الانتقائي، أنها قصيرة النظر. فلم يفهم الصينيون الطبيعة المترابطة للمجتمعات الغربية، وفشلوا في رؤية أن التكنولوجيا الغربية لا يمكن فصلها بسهولة عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي ضمنت فيه. ويبقى الأمر لنرى إن كان الحزب الشيوعي الصيني CCP سيكون أكثر نجاحاً في كسب فوائد العولمة دون أن يقبل مقدماتها التي قامت عليها. على سبيل المثال، تبدو عضوية منظمة التجارة العالمية أنها لا تفترض أنها نظام تجارة حرة فحسب، بل وأنها نظام قانوني مستقل يعيق الحكومة بكونه نظاماً سياسياً جماعياً نسبياً، وشفافية ومسؤولية لازمة.

منذ أن بدأ ماو زيدونغ Mao Zedong الاتصالات مع الولايات المتحدة وهندس دخول الصّين الشعبيّة إلى الأمم المتّحدة في أوائل السبعينيّات، كان الإجماع على أن الصّين انتقلت من رفض الوضع العالمي كما هو إلى قبوله. ولكن من الأصح القول إن الصّين قبلت النّظام العالمي وهي عضو فيه وليست قائدة في الحكم العالمي⁽¹¹⁾. وكان السبب في الغالب أن أولويات الصّين كانت تطوير قوة اقتصادها؛ فكانت عضويتها بالمنظّمات العالميّة أداة لتلبية هذه الأهداف. وهذا ما جعل الصّين غير راغبة في تحدي قواعد اللعبة الموجودة إلّا إذا كانت هذه القواعد تعارض دعاوى الصّين في السيادة أو المصالح الاقتصاديّة معارضة مباشرة⁽¹²⁾.

ثانياً، إن الصّين قادم متأخر إلى كل المنظّمات الحكوميّة العالميّة فلم تشارك في وضع «قواعد اللعبة». وأكّد عجزها عن تغيير هذه القواعد لتناسب شروطها القوميّة ومفهومها بأن الحكم العالمي إنما بني أساساً لتقديم الأجنّات والمصالح الغربيّة سيما الولايات المتّحدة. وكان هذا واضحاً في ردها الرسمي على اجتماع منظّمة التجارة العالميّة في سياتل الذي انتقد «عدداً صغيراً من القوى الاقتصاديّة الكبرى» حاولت أن تهيمن على الإجراءات من فوق مصالح الدّول النامية⁽¹³⁾. وتاريخ الصّين كما تقرّاه هي، 150 سنة من العار والمهانة على أيدي الأجنبي، وضربة اللينينية ضد الإمبريالية، وإرث الحزب من عدم الثقة والخيانة، واتجاه القادة لتفسير القرار على أنّه لعبة الرابح فيها واحد فقط، كلها تقاوم الارتباط البّناء والتفاعل مع البّنى الحاكمة العالميّة الموجودة⁽¹⁴⁾.

وتركيب هذا كله هو الحقيقة أن الحزب الشيوعي الصّيني لم يكن ناجحاً في الحكم الانتقالي، وأخفقت محاولاته في الستينيّات والسبعينيّات في قيادة ائتلاف رخو من الأمم المعارضة لسيطرة الولايات المتّحدة والرجعية السوفيّاتية، كما كانت محاولاته في تمويل جماعات موالية للماوية لزعزعة استقرار الحكومات المجاورة في آسيا. وليس من المدهش أن تكون نصيحة دينغ

خياوبنغ Deng Xiaoping لزملائه ولمن يخلفونه ألا يأخذوا زمام القيادة في الشؤون العالمية، وأن يميلوا باتجاه الولايات المتحدة، وأن يركّزوا على التنمية الاقتصادية. لكن هذا أمر صعب على أمة ذات نفسية تؤكّد على تفوق ثقافتها، وترى دور قيادة العالم حقاً لها وعليها المطالبة به.

يمكن لمثل هذه المشاعر أن تقود إلى عدم استقرار عندما تجتمع مع النغمة القومية العالية التي شجعها وقبل بها الرئيس جيانغ زيمين ومشاوروه. بينما تكون الصين منفتحة للأعمال الآن، فقد كان عدم الثقة بالأجانب وفترات هامة من الإنغلاق أموراً شائعة. وكما قال الإمبراطور للورد ماكارتنى McCartney في سنة 1793، «ليس للصين حاجة للبضائع الإنكليزية، فإذا رغب جورج الثالث بإقامة علاقة جيدة فعلاً، فعليه بكل بساطة أن يتصرف بما يتوافق مع رغباتنا وذلك بتقوية ولائكم والقسم على الطاعة الدائمة حتى نتأكد من أن بلادكم قد تشارك في بركات السلام»⁽¹⁵⁾. ومؤخراً، اعتقدت الجماعة المتهمّة بعصاة الأربعة بعد الثورة الثقافية (1966 - 1967) أن ليس للتجارة الخارجية مكان في التنمية، واتهمت أن محاولات دينغ خياوبنغ Deng Xiaoping لدفع الاقتصاد عن طريق التجارة الخارجية وصلت إلى حد تجارة الخيانة مع الإمبرياليين⁽¹⁶⁾. الخوف من الأجانب، وانهمار المشاعر المعادية للأجانب المفاجئ، بعد قصف حلف شمال الأطلسي للسفارة الصينية في بلغراد في السابع من أيار 1999 كشفت كم هي قريبة من السطح مشاعر عدم الثقة بالأجانب.

منذ 1999 كانت الحكومة ناجحة في استخدام الرأي العام لغرس القومية على أنها القيمة الشرعية الجوهرية⁽¹⁷⁾. بينما يمكن أن يساعد هذا في استقرار النظام على المدى القصير، فإنّه يمثل تحديين للحكم. أولاً، إنّه يقاوم المشاركة البناءة في المنظّمات الدولية لأنّ النهوض القومي يعرّض للخطر قدرة دولة الأمة على التعامل مع العالمية. ثانياً، إنّه يقوّي مفهوم السيادة القديم الذي

لا يزال يدعم مفاهيم القيادة الحالية عن العالم . الصين إمبراطورية ثابتة عند المفهوم الويستفالي لدولة الأمة، تحاول أن تعمل في عالم متعدد الجوانب بصورة متزايدة . والواقع أن ما تريده الصين هو نظام اقتصادي عالمي بالفوائد التي يجلبها، ولكن ليس بالضرورة عالمياً بمعنى تقليص حرية صنع القرار لدولة الأمة . لقد كشفت الصين شكاً أساسياً بالأطر متعددة الجوانب وفضلت بشكل عام أن تقفل النقاش على سياسة ثنائية الجوانب . وهكذا، فعند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، أكدت الصين أن المنظمة تنص على أنه «بغض النظر عن الحجم، فإن كل الدول الأعضاء يتمتعون بحقوق متساوية»⁽¹⁸⁾ . وهذا الشك حاد أكثر في القضايا السياسية والاجتماعية . وأسّرت الصين بشجب محاولات الرئيس بيل كلنتون Bill Clinton لإدخال معايير العمالة في دراسات منظمة التجارة العالمية، ومصرحة بأن «ما يسمى بمعايير العمالة ليس إلا صيغة مغطاة من الحماية التجارية» . وأكدت «أن شروط العمل ليست عمل أي شخص آخر؛ ويجب ألا يكون أي تدخل في هذه القضية من قبل دول أخرى باسم حماية حقوق الإنسان»⁽¹⁹⁾ .

تفسر هذه الاتجاهات ما يبدو تناقضاً في السلوك العالمي للصين . فالصين تريد أن تؤخذ جدياً . لقد فتش الرئيس جيانغ زيمين بصورة خاصة عن دور في الحكم العالمي من خلال ما سماها «دبلوماسية القوى العظمى»، والهدف اليائس بخلق عالم ذي أقطاب متعددة في عالم سوف يكون وحيد القطب بصورة جلية في قوة حقيقية في القرن الحادي والعشرين . في الوقت نفسه، إن مفهوم الطبيعة العليا لدولة السيادة ومساواة كل الأمم بغض النظر عن حجمها ومركزها يؤدي إلى الموكب المحرج للقادة الذين تجمعوا في بكين لمقابلة الرئيس . فتلقت أصغر دولة - جزيرة نفس المعاملة في «بيلز اليومية» People's Daily وفي التلفزيون المركزي التي تلقاها قوة صناعية كبرى أو أمة آسيوية . إن التكريس لسيادة الأراضي الصينية وتعريفها بأنها أكثر البلاد اتساعاً في التاريخ،

وعدم رغبة الصين بنقل المناقشات خارج الأطر الثنائية، تسبب عدم استقرار في الإقليم. وتعني أيضاً أن الصين أكثر رغبة بالانضمام إلى الأنظمة التي تحكم الاقتصاد العالمي لكثها أقل حماساً بخصوص الأطر الإقليمية أو العالمية التي تضع قيوداً حقيقية على القدرات العسكرية الصينية⁽²⁰⁾. فالحزب الشيوعي الصيني والجنح العسكري يعارضان بعناد أية محاولة لإنشاء نظام أمن آسيوي جماعي، لأن الصين، وبشكل رئيسي، لا ترغب في إعطاء أمم جنوب شرق آسيا سوقاً لتتقد فيه مجتمعة دعواها بالسيادة على بحر الصين الجنوبي⁽²¹⁾.

ويستطيع أيضاً أن يقود إلى قرارات توصف بأنها مبدئية بالنسبة للصين، لكثها تظهر أنها ثانوية للآخرين. ونقطة ذات أهمية خاصة بالنسبة للصين هي اهتمامها بإنكار أي وضع لتايوان، ومعاينة كل الدول التي تظهر تعاطفاً مع آراء تايوان. وهذا يكمن وراء المديح والعناية الزائدين اللتين تعطيهما الصين للدول الصغيرة مثل بولونيزيا ومايكرونيزيا أو أمريكا الوسطى التي تعترف بالصين، أو لأنها تخشى احتمال تقلب هذه الدول واعترافها بتايوان. مثال متطرف هو اعتراض الصين في مجلس الأمن (شباط 1999)، وهو شيء لم يسبقه ما يماثله من قبل، على استمرار قوات الأمم المتحدة الوقائية في مقدونيا لأن الأخيرة غيرت اعترافها الدبلوماسي حين اعترفت بتايوان قبل شهر مضى⁽²²⁾.

مثال آخر على ضعف فهم الصين للحكم العالمي هو قرارها التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان⁽²³⁾. ويبدو أن الصين لم تدرك أنها بتوقيعها على هذه الميثاق قد قبلت بوجود المبادئ العالمية المتعلقة بحرية التنظيم وحرية العمل، وحرية التظاهر وتشكيل المجموعات السياسية وأشكال أخرى تتجاوز الحدود القومية. كما يبدو أن قادة الصين قد فكروا أنهم يستطيعون التوقيع على الميثاق ثم يوقفون التنفيذ، وذلك بإعادة المعالجة إلى ما وراء حدود السياسة وبالحدوث عن التواريخ المختلفة والأحوال القومية. كانت الصين داعية كبيرة لحق التنمية وأكدت على أن تموين الغذاء والمعاش لشعبها له الأسبقية على حق التعبير السياسي والتظاهر.

كانت الصّين عنيدة بصورة خاصة إزاء منع مراقبة حقوق الإنسان من قبل وكالات عالمية التي تؤدي إلى نقد ممارساتها المحلية. ولقد صُعدت للقرار الناقد في آب 1989 الذي تبنته لجنة فرعية في الأمم المتّحدة لمنع التمييز وحماية الأقليات، وكانت المرة الأولى التي يلام فيها عضو دائم في مجلس الأمن على أساس حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة. وبالتالي خاضت الصّين معركة قاسية لتنجو من النقد في الاجتماع السنوي في جنيف للجنة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان حول اعتراضات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولتهرب من طريق اللوم الممكن هذا، انتقلت الصّين إلى مناقشة سجلها في حقوق الإنسان في ندوات ثنائية أقل تخويفاً.

لكن اعترف قادة الصّين (متدمرين ومترددین) أمام المجتمع الدولي وإلى مواطنيهم أن بعضاً من الحقوق التي تحددها الأمم المتّحدة عالمية (شئنا أم أبينا) وخاضعة لفحوص عالمية. ولم يكن انفتاح الصّين للتقييم من وجهة نظر المبادئ العالمية فقط، بل جعلت أيضاً الحوارات حول حقوق الإنسان شرعية محلياً. وتمسك المصلحون القانونيون في الصّين بالتوقيع على الوثيقتين ليحفزوا إصلاح بعض أكثر المناطق إشكالية في القانون المحلي بما فيها الاستخدام المفرط لعقوبة الإعدام، والمحاكم الفرعية التي تحكم على الناس بإعادة التثقيف، وفقدان الحماية الأساسية في قانون الجنايات كالحق في البقاء صامتاً⁽²⁴⁾.

تحتاج الصّين إلى القدرة على الشعور بالراحة في إطار للحكم العالمي الذي تسعى للانضمام إليه. قضايا كثيرة وهامة وراء القضايا السياسيّة والاجتماعيّة مباشرة، مثل حماية البيئة، وتهريب المخدرات، والتجارة بالنساء، ومرض الإيدز كلها تحتاج إلى الحل عن طريق المشاركة الفاعلة. وبدورها تحتاج أمم كبيرة أخرى لأن تدمج الصّين بصورة أكبر كشريك أكثر مساواة لبناء هموم الصّين المعقولة ضمن هندسة الحكم العالمي. وتحتاج الصّين إلى

التخفيف من شكوكها في النوايا الأجنبية المعادية، والتعديل من مفهومها القديم للسيادة حتى تقبل بعض القضايا التي تحتاج إلى حلول عبر الأمم وبأن الرقابة العالمية يجب ألا تدمر قوة الحزب الشيوعي. بدون هذه التعديلات على الجانبين سوف تبقى الصين لاعباً كبير الشكوى لا يمكن التنبؤ به في الحكم العالمي.

إن قرار الصين فتح اقتصادها في الثمانينيات، وضغوط العولمة قد أدت حتماً أو زادت الاختلافات السياسية داخل الصين. فقد كان لبعض الأقاليم والمجموعات الصناعية الجديدة تميزاً بارتباطها مع الاقتصاد العالمي، بينما صارت أعمدة قوة الحزب الشيوعي الصيني في القطاع الذي تملكه الدولة تتآكل بسبب زيادة المنافسة العالمية. نناقش هنا أربع نواح مترابطة تضع التحديات للحكم المحلي. أولاً، لقد اتسع النظام القانوني سريعاً ليلتئم رأس المال العالمي والتجارة العالمية. ثانياً، أسهم الارتباط بالاقتصاد العالمي في عدم المساواة التي برزت كنتائج ثانوية للإصلاحات. ثالثاً، خلقت هذه الإصلاحات تحديات جديدة في تموين الشعب بالبضائع والخدمات⁽²⁵⁾. رابعاً، يجابه الحزب الشيوعي الصيني مشكلة كيفية ملاءمة القوى الاجتماعية التي ستستفيد من العولمة بينما يقوم هو بالتخلي عن عناصر من قاعدة قوته التقليدية. هذه الاتجاهات ليست الوحيدة وليست الأولية في منتجات العولمة، لكن العولمة سوف تعمقها.

لمعالجة تنظيم اقتصادها المحلي، وارتباطها برأس المال والتجارة العالميين، اتخذت الصين واحداً من أكثر البرامج المقامة على عجل بالتاريخ للتطوير القانوني. فخلال الثمانينيات، أجرت الصين تغييرات هامة في سياساتها التجارية والبنية المؤسسية للتعامل مع التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي⁽²⁶⁾. ولكن كما يؤكد معظم المستثمرين الأجانب أن الاستخدام غير الكافي وانعدام الشفافية (خاصة في التعليمات الداخلية التي لا يهتم الأجانب

الإطلاع عليها) وتشابك التعليمات الإدارية المحلية تقلل من جدوى النظام.

وللحد من تأثير الارتباط الأجنبي في الحكم والمجتمع الصيني ككل، وضعت الصين بصورة أولية مناطق اقتصادية خاصة (وبشكل رئيسي مناطق إعداد التصدير). وخلال السنوات العشر الماضية تكسرت الحدود المحيطة بهذه المناطق بصورة مستمرة، لأن أجزاء أكبر من البلاد انفتحت للاستثمار والتجارة، أو سارعت المحليات بالإعلان عن صفقات جذابة للمستثمرين الأجانب. وأدّى هذا إلى حكم لا يمكن التنبؤ به للاستثمارات الأجنبية مع خطوط غير واضحة من السلطة والقوانين بين المركز والمناطق المحلية. ولكن المناطق تركت مجالاً للتجربة مع كثير من التشريع الذي يحكم الاقتصاد الحديث للصين وعلاقات القوى العاملة.

سوف يعمق دخول منظمة التجارة العالمية عملية تصميم التنظيم للتجارة العالمية، لكن سيكون لها أثر واسع في عمل النظام القانوني المحلي. إن التحدي الكبير الذي يواجه الحزب الشيوعي الصيني سوف يكون القبول أن العضوية تفترض أن الخلافات سيحلها جسم أعلى من القومية، مستقل، قائم على أساس قانوني، أكثر مما يحلها أمر حزبي أو من خلال توسط اتصالات سياسية محلية. وفي داخل الصين، سوف تزداد الضغوط من أجل سلطة قضائية أكثر استقلالاً لتحكم في القضايا الاقتصادية ومن أجل شفافية أكبر في العمليات. وهذا يجري بعكس الممارسات الحالية وسوف يكون من الصعب تغييرها⁽²⁷⁾. إن الممارسة الملاحظة أعلاه حول التعليمات الداخلية التي لا يسمح للأجانب بالاطلاع عليها، ولكنها التي تحكم العمليات، سوف يتوجب إيقافها. والتحدي الأكبر سوف يكون فرض قوانين وإصدار تعليمات على المستوى القومي. وبينما تمثل هذه القوانين والتعليمات أهداف السياسة، يعارضها ويقلل من أهميتها أعداد ضخمة من التعليمات الوزارية وقوانين مولدة محلياً تقدم السياق العملي الحقيقي للنشاطات. وكما يقول المثل الرسمي «لهم

سياساتهم، ولنا إجراءتنا المعاكسة». وأخيراً وليس آخراً، ليس من المحتمل أن يوجد استقلال قضائي أصيل في أي وقت في المستقبل القريب.

كان من الموجود دائماً التكيف المؤسّساتي نتيجة لزيادة الارتباط الاقتصادي. في البدء، تم تشكيل بضع هيئات جديدة للتعامل مع الاستثمار والمستوردات والصادرات الأجنبية. وفي آذار 1982 قرّر مجلس الدّولة جعل إدارة كل التجارة الخارجية تحت منظمّة واحدة، وذلك بتشكيل وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة، وبدورها تخلّت وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة في سنة 1984 عن احتكارها المركزي للتجارة الخارجية وذلك بتوسيع عدد هيئات التجارة الخارجية من 12 إلى بضعة آلاف وأعطتها استقلالاً لأغراض مالية وتخطيطية⁽²⁸⁾. لكن الوزارة بقيت الأسمى في السياسة في هذا الميدان وكانت المنظمّة الأمامية في المناقشات مع الولايات المتحدة ودول أخرى حول شروط الصّين لدخول منظمّة التجارة العالميّة. ومع هذه الأقسام من وزارة المالية وبنك الشعب في الصّين المرتبطين في الشؤون الخارجية، فقد ازدهرت أكثر في بيروقراطية الدّولة من العولمة ودعمت باستمرار الوحدة الاقتصادية الصّينية أكثر.

زاد تركّز الاستثمار الأجنبي المباشر من عدم المساواة بين الأقاليم، إذ تركّز معظم الثروة في المناطق الساحلية الشرقية. ففي سنة 1998 تلقت غوانغدونغ Guangdong وحدها 26,5٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتلقت البلديات الكبيرة الثلاث في شانغهاي وبكين وتيانجين 17,5٪، ومقاطعة جيانغسو 11,66٪. وبالمقابل تلقت تسع مقاطعات وبلدية واحدة في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي من الصّين 3٪ من كل الاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁹⁾. وبينما كان معدل نمو دخل الفرد في المناطق الريفية من 1988 إلى 1995 للصين ككل 4,71٪، كان هذا المعدل 11,66٪ في جيانغسو، و9,33٪ في بكين، و7,11٪ لغوانغدونغ. أما في الجنوب الغربي فكان 0,72٪ بالنسبة إلى غويزو،

و0,62% ليشوان، و1,26% ليونان⁽³⁰⁾. والنتيجة، كان معدل الدخل الريفي لسنة 1998 في المناطق الساحلية ضعف المعدل في الجنوب الغربي، وكانت شانغهاي أعلى ثلاث مرات. وفي المناطق كان الدخل الحقيقي أعلى بصورة مستمرة، فتمتع شانغهاي بدخل حقيقي أكبر مرتين من الدخل في الشمال الغربي و60% أعلى من الدخل في الجنوب الغربي⁽³¹⁾.

سببت هذه الاتجاهات، تدفق هجرات كبيرة تقدّر من 80 إلى 120 مليون نسمة للبحث عن عمل مؤقتة أو أكثر استمراراً، وانجذبت أعداد كبيرة بسبب فرص العمل المعروضة في المناطق الصناعية سيما على طول الساحل وفي البلديات الكبرى في القطاعات الصناعية التي تطورت بالاستثمار الأجنبي. وأدّى هذا إلى كسر نظام ضبط السكن القديم الذي احتفظ بالمزارعين خارج المدن وحمى نظاماً معقداً من الفوائد والعلاوات التي تفضل المدني على القروي. في الوقت الحالي، لا تقدم الحكومة الرفاه أو التعليم لهذه العائلات المهاجرة. ولم تندمج هذه العائلات في تأمين الخدمات الحكومية المحلية. وحيث إن الصّين تفتح نفسها لمزيد من الاستثمار الأجنبي، فسوف تزداد حركة القوى العاملة وسوف يتطلّب هذا إعادة التفكير بتأمين خدمة الحكومة التقليدية على أساس غير مكان الولادة. والآن تصبح هيئات المكان الأصلي هي المنظم الأولى للمجتمعات المهاجرة، الذين وضع كثير منهم بنية الحكم والرفاه الخاصة بهم خارج نطاق الدولة⁽³²⁾. وهذا لا يناسب رغبة الحزب الشيوعي الصّيني في ضبط كل البعد الاجتماعي وإغلاق المنظمات في الأجهزة الموجودة لرعاية النّظام.

بينما تشدد الحكومة المركزية باستمرار على وجوب بذل اهتمام أكبر في الداخل الأفقر، فهذا لم يترجم إلى سياسة متجانسة، كما أن القوى التي كسبتها المقاطعات الساحلية لن تتخلّى عنها بسهولة. تتبع الصّين استراتيجية عدم المساواة في التنمية، وخاصة إذا قورنت مع جيرانها في شرق آسيا الذين تسعى

لمنافستهم⁽³³⁾. فاللامساواة هذه ضخمة من حيث تأمين الشعب البضائع والخدمات، والحوافز الرئيسية للحكومة المحلية في الوقت الحالي هي التشديد على تحريك الدخل على حساب أهداف توزيعية وتنموية أخرى. وكان لهذا كل النتائج السيئة غير العادية: صراع دور الأيتام لتأمين تكاليف الحياة بالعمل كملايه للغناء. ويعتمد الأطباء على ردود الفعل العنيفة من الهيئات الصيدلانية ويركزون على المداخلات العلاجية الغالية أكثر مما يعتمدون على العناية الوقائية. وتدخر الطبيعة الصراع لتكبح احتيال القرويين ليدوروا حول العقود مع هيئات اقتلاع الأشجار أو صيد الأسماك أو التعدين وينسحبوا منها. وأهم التطور المسبب لهذا هو واقع لامركزية النظام المالي. ويكمن الحل الناجح لهذه المعضلة ليس في زيادة قاعدة الضريبة للحكومة (حل يبحثه البنك الدولي وتفضله الحكومة المركزية في الصين) أو عصر الفقراء الريفيين بفرض رسوم وضرائب فحسب (استراتيجية تفضلها الحكومات المحلية غالباً)، ولكن أيضاً بإعادة التفكير بأي نوع من الأعمال يجب أن ترتبط الحكومة، فبدون نظام سياسي منفتح أكثر تكون البدائل الوحيدة للخاسرين هي أن يعانون صامتين، أو أن يتظاهروا (وهم يفعلون هذا بصورة متزايدة).

إضافة إلى الأثر الإقليمي للعولمة، هناك تأثير قطاعي سيقبل من أهمية القطاع الذي تملكه الدولة من الاقتصاد، والممارسات الزراعية الحالية، وتفضيل المشاريع المشتركة التي تزداد، والقطاعات التي يملكها الأجانب وغير الدولة. إن جهود جيانغ زيمين وزو رونجي غير العادية لدخول منظمة التجارة العالمية خلال 1999، سوف يكون لها نتائج كبيرة على الحكم، وسوف تسلط الضوء على التوترات الاجتماعية على المدى القصير إلى المدى المتوسط. وسوف تساعد الشروط للدخول المتفق عليها مع الولايات المتحدة على تشكيل بنية السوق في الصين وتطور السوق الداخلي (معظم الولايات تتاجر من الخارج أكثر مما تتاجر في ما بينها) وتطوير مؤسسات أكثر كفاءة لتحكم السوق وتموله.

ولخص بعضهم أن زو رونجي وزملاءه المصلحين قد قرّروا أن دخول منظمة التجارة العالمية قد يكون الطريقة الوحيدة لتنظيم الشركات المحلية. وقد يكون لهذا آثار هامة في الحكم المتحد، بينما يكون للسقوط مجموعة تحديات جديدة للحكم. إن دخول منظمة التجارة العالمية تنافسه معارضة من تلك القطاعات الاقتصادية والأقاليم التي تشعر أنها ستكون الخاسرة.

في سنة 1997 - 1998 أعلنت القيادة الصينية إصلاحات طموحة لعقلنة الاقتصاد، وقد صُمم عدد منها لتخفيض الأعباء غير الاقتصادية عن الشركات التي تملكها الدولة والتي يمكن أن تساعد في تلبية معايير دخول منظمة التجارة العالمية. يجب أن يمنع دخول منظمة التجارة العالمية الدعم الضخم لهذا القطاع والدور غير الاقتصادي الكبير الذي تنفذه الشركات التي تملكها الدولة⁽³⁴⁾. وهذا سيجعل الأمر صعباً على الحزب الشيوعي الصيني لمتابعة الرفاه الاجتماعي الحالي والسياسات الاقتصادية، شيء يمكن أن يفضله المصلحون.

تقترح أرقام البنك الدولي أنه ليس أكثر من 10% من الشركات الصناعية التي تملكها الدولة، والتي تزيد عن 100000، قابلة للاستمرار بشكل أساسي. تمتص هذه الشركات 60% من الاستثمارات الوطنية، وتتلقّى دعماً إجمالياً يصل إلى أكثر من ثلث الميزانية القومية. والدّين الصافي لهذه الشركات وصل إلى أكثر من 12% من مجمل الدخل المحلي في سنة 1995. ومهم جداً أن ما بين 50 و75% من توفير البيوت تتوسط مصارف الدولة لإدارتها وتذهب حالياً إلى تمويل عمليات الشركات التي تملكها الدولة. إن جري تخفيض عدد الشركات التي تملكها الدولة ولم تضمن الدولة خسائر هذه الشركات، فلن يكون عدد من العائلات المدنية سعداء لأنهم خسروا رمز حياتهم. يقدر البنك الدولي أن 50% من الشركات التي تملكها الدولة خسرت أموالاً في 1996 (والتقديرات غير الرسمية أعلى من ذلك)⁽³⁵⁾.

لقد أصبح ظاهراً وبصورة واضحة أن مصادر الحكومة على المدى الطويل لن تكون كافية لأن تدفع للمودعين وحاملي السندات إذا عجزت الشركات التي تملكها الدولة عن خدمة ديونها السيئة. وبنفس الوقت مع تناقص قاعدة الدخل كانت الدولة غير قادرة على تقديم نفس النوع من المساعدة، وانخفض الدعم من 6٪ من مجمل الناتج المحلي إلى 4٪ في سنة 1994. وهذا جعل من المستحيل عملياً على كثير من الشركات التي تملكها الدولة أن تلبي كافة التزاماتها الاجتماعية وحتى دفع الرواتب، وبدورها سرّعت الحاجة إلى إصلاحات في التعويضات التقاعدية والطبية والسكنية⁽³⁶⁾. وهكذا بدأت القيادة قبول الإفلاسات والبطالة المكشوفة، وهذا يبيّن لماذا يكون دخول منظّمة التجارة العالميّة هاماً. ليس هاماً لكونه آلية تنظيمية فقط، بل لأنّه أيضاً القوة الخارجية التي يستطيع المصلحون وضع اللوم عليها بسبب الآلام التي ستصيب طبقة العمّال المدنية ذات الامتيازات خلال إعادة البناء.

لكن لا يمكن التنبؤ بكامل التأثيرات السياسيّة لهذه العملية. ولكي تصبح قابلة للحياة وتتوافق مع مبادئ منظّمة التجارة العالميّة، يجب أن تزال الالتزامات الطبية والسكنية والرواتب التقاعدية للشركات، وأن يديرها خليط من الأفراد والحكومة لتأمين الخدمة، ومساهمة العاملين بطريقة أقرب للشركات في الغرب. ولكن إذا نفذت هذه الإصلاحات كاملة، فإنّها ستقلص الدور المتدخل للدولة وتراقب الاختلافات الاجتماعية بصورة أكبر. وقد تصل في مجموعها إلى «ثورة» في العلاقات بين الدولة والمجتمع على أساس إخراج الأولى من المناطق الحرجة في حياة الأخرى. ومع ازدياد مسؤوليات الأفراد عن أعمالهم الخاصة بهم، كالسكن والرواتب التقاعدية وخيارات الاستهلاك، فإنّهم سيرغبون أن يكون لهم صوت سياسي أعلى ومسؤوليّة عن الموظفين، ونتيجة لذلك سوف تتطوّر مؤسّسات جديدة لتحقيق رغباتهم وأهدافهم.

والزيادة الناتجة عن خطوة التسريجات سوف تضع تحديات لسياسة

الحكومة لإعادة التشغيل، بينما تكشف ضعف النظام الصيني لتأمين الأمن الاجتماعي الإضافي واللازم ودعم الرفاه. وهذا يسهم في المناقشات الهامة حول دور الحكومة. إن مداخل الحكومة أثناء الإصلاحات هبطت من 36٪ من مجمل الناتج المحلي سنة 1978 إلى نحو 11٪ في سنة 1998. يجب على الصين أن تفكر في الوظائف التي ستحافظ عليها، والوظائف التي ستتركها لقبضة السوق، والوظائف التي سترسلها إلى القطاع الثالث الذي ما يزال في طور النشوء لكنه محدد بدرجة عالية. ينبثق تحكم الحكومة بالقطاع الثالث من أمرين: الثقافة اللينينية التي ترتب بأي نشاط يحدث خارج سيطرتها، والمخاوف بأن القطاع المزدهر سيكون مفتوحاً لتأثيرات من المجتمع العالمي⁽³⁷⁾.

لا يعني هذا أن قوى العولمة ستوجه بالضرورة لكمة إلى الحزب الشيوعي الصيني فتخرجه من الوجود. وبالفعل قد تكون مهياً لتمد في عمره. فمع الشرعية القائمة على المعايير الاقتصادية، يتوجب على الحزب الشيوعي الصيني أن يحافظ على مستويات عالية من النمو الاقتصادي ليحافظ على الاستقرار الاجتماعي. وحيث إن خفض قيمة النقد مستمر، والاستثمارات في البنية التحتية تفشل في تأمين ازدهار كاف للاقتصاد القومي، فعلى القيادة التفكير بالبدائل. والمقامرة هي أن دخول منظمة التجارة العالمية لن يساعد في تنظيم الاقتصاد المحلي فقط، لكنه سوف يعطي انتعاشاً لمعدلات النمو في الصين أيضاً. وهذا يفسر المقالات المتفائلة التي تظهر في الصحف الصينية بعد اتفاقية الولايات المتحدة والصين، وتناقش أن دخول المنظمة سيؤمّن فرص عمل أكثر من الفرص التي ستفقد، وبأنها ستضيف 3٪ من نقاط النمو خلال السنوات القليلة المقبلة.

وهذا يتطلب من الحزب الشيوعي الصيني أن يخفض توقعاته من الطبقة العاملة المدنية - التي كانت تعمل بشكل ناجح تماماً. وبفرض أن الحزب

الشيوعي الصيني يرفض أية تنظيمات سياسية أو عمالية مستقلة، فلا يوجد أحد يمثل مصالحهم تمثيلاً فعلياً خارج الجهاز الحزبي. إضافة إلى ذلك، يجب على الحزب الشيوعي الصيني أن يجد طرقاً ليدمج القوى الاجتماعية التي تبرز حديثاً في البنية الاقتصادية وأخيراً في البنية السياسية. وكان هذا أمراً ملحاً بصورة خاصة لقطاع الأعمال الخاصة الذي يختفي كثير منه كشركات جماعية أو شركات دولة. إن الحزب الشيوعي الصيني يتخلى باستمرار عن مجالات أكثر للقطاع الخاص الاقتصادي معترفاً بأنه أحد القوى الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي، وبأنه سيكون المستفيد من الاندماج الاقتصادي العالمي الأكبر. لذلك تم تعديل المادة 3 من دستور الدولة في آذار 1998 لرفع مركزه من «عنصر مكمل للاقتصاد الاشتراكي العام» إلى «عنصر هام»⁽³⁸⁾. وفي 4 كانون الثاني 2000 أعلنت رئاسة هيئة تخطيط تنمية الدولة أن القطاع الخاص يوضع على «قدم المساواة مع الشركات التي تملكها الدولة»، لأول مرة منذ سنة 1949⁽³⁹⁾. لقد وجد القطاع الخاص أن الحصول على ائتمان أمر صعب، وبأنه ضعيف أمام سلوك السلب من الموظفين المحليين، وبأنه لم يكن قادراً على التسجيل في أسواق البورصة. وهذا لن يغيّر الممارسة المعتادة بين عشية وضحاها ولكن يجب تأمين حماية سياسية أفضل لهذا القطاع⁽⁴⁰⁾.

كان التخلي عن السلطة السياسية أو حتى جر مدراء أعمال جدد إلى بنية السلطة الموجودة أمراً أكثر إلحاحاً. فقد رفض المثاليون المحافظون من أمثال دينغ ليكان Deng Liqan إدخال المدراء الأثرياء من القطاع الخاص في الحزب، وأوقف الحزب الشيوعي الصيني عملياً قبول هؤلاء المدراء (دون أن يتبنّى أية سياسة رسمية لاستبعادهم)⁽⁴¹⁾ (في مدينة وكسي Uxi City قابلت واحداً من أغنى رجال الأعمال المحليين الذي كان متحمساً في البداية للانضمام إلى الحزب، ومن ثم طلب الانسحاب، لم يكن منزعجاً بدون سبب، لأن قوته الاقتصادية كانت تعني أن قادة الحزب لا يزالون يقدمون له الطاعة ويتشاورون معه بشكل

منتظم⁽⁴²⁾. إن تدريب قادة الحزب الشيوعي الصيني على الماركسية كان ينبغي أن يقتنعهم بأن السلطة السياسيّة تبنى على قاعدة اقتصاديّة. وبينما تستمر العولمة في تمييز المجموعات الجديدة، فسوف يقدّم الحزب الشيوعي الصيني تحدياً أكبر للملاءمة السياسيّة.

يضع قدوم ثورة المعلومات مشكلة أخرى للحكم الصيني. تمارس الحكومة الصينية تقليدياً نظام ضبط المعلومات ومراقبتها بعملية متدرجة ومعقدة حول من يُسمح له برؤية ماذا يدخل من المعلومات. حاول الحزب الشيوعي الصيني أن يضع تدفق المعلومات ضمن أفنية ترتبط عمودياً وتتجنّب تدفق المعلومات أفقياً. وكان هذا يعني أن الوصول إلى المعلومات في النظام الصيني قد شكّل أساساً هاماً للسلطة، كذلك القدرة على تقديم ترجمة صحيحة للماضي قد أعطى الشرعية لإصدار قرارات حول السياسة الحالية⁽⁴³⁾. تحت مثل هذا النظام، إن الأساس الحقيقي للتبادل هو الأسرار والوصول المميّز للمعلومات.

يستطيع هذا النظام جعل القادة بحاجة للمعلومات المعتمد عليها والتي يحتاجونها لصنع قرارات سياسيّة ملاءمة. فكلما كان النظام قسرياً، كلما كان ما يمرر إلى الأعلى هو ما يريد القادة سماعه. وتكبت المعلومات السلبية ويقمع عملاؤها. إن ما تعرضه العولمة بشكل أفضل من أية نقطة في الماضي هو أنّه عند نقطة معينة من التنمية - حيث تصبح الحاجة إلى المعلومات كبيرة جداً - يصبح من الصعب جداً تخفيف الإكراه بدون دعوة تغيير واسع في البنية. في الاتحاد السوفياتي أدّى القسر الطويل والبيروقراطية التي حرمت الدولة من قدرتها على التجديد إلى الانهيار. وما كان يبدو على أنّه تخطيط عام وعقلاني عند القمة، كان مبنياً على أساس نظام بني على عجل من الصفقات والمفاوضات الخاصة⁽⁴⁴⁾.

في الاتحاد السوفياتي لم تكن ترشح إلا معلومات صحيحة قليلة إلى

القمة فحسب، بل كانت القمة ترفض وتكبت القليل الذي وصل إليها. كما لم يتمكن المدراء في النظام المركزي للدولة أن يثق الواحد منهم بالآخر أو بممثلي الحزب. وعندما اتخذت الخطوة لجعل الاتحاد السوفياتي نظاماً ذا معلومات عالية، وقسر أقل، انهيار البنيان التنظيمي بأكمله. وهذه هي المشكلة الدقيقة التي تحاول القيادة الصينية الحالية أن تمسك بها. فليس من المدهش أن يكون انتشار الإنترنت السريع وتكنولوجيا المعلومات الجديدة سبباً للإزعاج بين أولئك الذين يريدون النظام، فهذا الانتشار يهدد احتكارهم لتدفق المعلومات.

في عدد من المناسبات، عاملت قيادة الحزب الشيوعي الصيني الإنترنت بنفس الطريقة التي عاملت فيها المطبوعات التقليدية. فقد حاولت وضع نظام للمراقبة يسمح لها بالاشتراك في فوائد تدفق المعلومات السريع دون أن تُجبر على فتح نظام المعلومات بحيث يسمح بدخول الآراء السيئة والآراء التي قد تتحدى تفسير الحزب الشيوعي الصيني للأحداث. أولاً، فوضت أربع شبكات للوصول العالمي كي تستطيع مراقبة تدفق المعلومات. إلى جانب المواد الجنسية فقد أغلقت الوصول إلى المواقع على الشبكة مثل نيويورك تايمز وسي إن إن، ومواقع حقوق الإنسان التي تنتقد الصين. منذ 1996 طالبت جميع مستخدمي الإنترنت بالتسجيل لدى دوائر الشرطة وإلا يواجهون العقوبة. وحديثاً جداً، منعت الدولة المواقع القائمة في الصين من استخدام الأخبار المأخوذة من مواقع قائمة خارج الصين. وبالتالي، أوقف عدد من موردي الخدمة في الصين خدمات الأخبار من قوائمهم، وركزوا على المناطق «الأسلم» من توريد المعلومات، مثل الرياضة والتسلية. إضافة إلى ذلك، يحظر على وسائل الإعلام التقليدية استخدام المواد المأخوذة من أي موقع على الشبكة. ولتحقيق مراقبة أفضل على هذا القطاع، أوجدت وزارة صناعة المعلومات في سنة 1998، وشملت الوزارات السابقة للبريد والاتصالات والراديو والأفلام والإذاعة و«المجموعة القائدة» لسياسة المعلومات. فالوزارة هي المنظم الأول لهذا القطاع وتقل تقاريرها مباشرة إلى مجلس الدولة.

كانت الوزارة ورئيسها أو جيشوان Wu Jichuan يعادون السماح للأجانب بالوصول إلى السوق لأسباب سياسية وتجارية. من حيث المبدأ يجب أن تغير منظّمة التجارة العالميّة هذا الموقف تغييراً كبيراً، وتخلّت الصّين عن أن الإنترنت مفتوحة للاستثمار الأجنبي وأن شركات الاتصال سوف تتمكّن من السيطرة على 49٪ من شركات خدمة الاتصالات عند قبولها في منظّمة التجارة العالميّة، و50٪ بعد سنتين، ولكن سوف تعالج القضايا على أساس واحدة واحدة، وأن الوزارة نفسها هي التي تتخذ القرارات بمنح التراخيص. هذا، بالإضافة إلى الحساسية السياسيّة والحماية المحليّة، قد يقترح أن جهداً مشتركاً سوف يبذل لتحديد الوصول الأجنبي في قطاع الإنترنت.

إن القيادة السياسيّة الصّينية مدركة بوضوح أنّها لا تستطيع السيطرة الكاملة على تدفق المعلومات أو الوصول إلى مواقع ممنوعة من قبل مواطنيها. إن قصدها وضع تحذيرات حول الحدود المسموح بها وتأخير التفكير المعادي من أن تصبح ضرورية جداً حول العالم الخارجي. وفي هذا القدر المحدود، يمكن أن تنجح. وحتى إن أصبحت الصّين ذات مسام لتدفق المعلومات، يوجد دليل طفيف لأن يقترح أن هذا وحده قد تحدّى احتكار الحزب الشيوعي الصّيني على التفسير السياسي للغالبية. ويجب التذكر أن عند دخول الصّين القرن الجديد كان 90٪ من بيوتها بدون هاتف، وأن 99٪ من السكان لا يستطيعون الوصول إلى شبكات الكمبيوتر في أية حال⁽⁴⁵⁾.

من المحتمل أن يكون رد الصّين على الإنترنت مختلفاً مع رقابات أشد على الأخبار والمعلومات السياسيّة وممارساتها والسيطرة التي تماثل الممارسات العالميّة في الصفقات التجاريّة الإلكترونيّة أكثر وضوحاً. وبالفعل توجد فرص جديدة للإنترنت في الصّين. فاللغة الصّينية ستكون اللغة الثانية للإنترنت وقد تصبح مهيمنة. هذا يعطي العاملين بالدعاية في بكين فرصة جديدة لم يسبق ذكرها لتحاول تشكيل ثقافة سياسيّة صينية تمتد بعيداً وراء حدودها.

لكن، حتى في مجال التجارة توجد هموم أمنية كأن تلعب الوزارات ومجموعات أخرى في الصّين فتحدد الوصول الأجنبي. فمثلاً، في كانون الثاني 1996 أعلن مجلس الدّولة بأن وكالة الأنباء الصّينية Xinhua News Agency التي تديرها الحكومة سوف تكون مسؤولة عن توزيع كل المعلومات الاقتصادية التي تبثها الوكالات مثل داو جونز ورويتير. وهذا قد يخذل كلياً أهداف مثل هذه الخدمات. والسبب الرسمي الذي أعطي كان لتدقيق المحتوى والتأكد أنّه لا توجد أخطاء في المعلومات المقدّمة، أو لا شيء يعادي الصّين. كان السبب الحقيقي تنفيذ مخاوف القادة من تدفق المعلومات غير المحدّدة لاستخدام حجة أمن الدّولة وللحصول على احتكار اقتصادي. وكانت تشعر وكالة الأنباء الصّينية أنّها تركت بعيداً ظاهرياً عن مفاسد التكنولوجيا الجديدة ورأت أن ذلك طريقة جيدة لكسب المال⁽⁴⁶⁾.

سوف تحتاج القيادة الحالية إلى مهارات كبيرة من جانبها لمنع تحديات العولمة من أن تضعف سلطة وشرعية الحزب الشيوعي الصّيني. وحتى تاريخه، بينما تظهر القيادة نفسها على أنّها قادرة على التكيف مع التغير الاقتصادي، لكنها لم تعرض المهارة اللازمة لمواجهة النتائج الاجتماعية والسياسية التي تنشأ من هذا التغير. في كل مرة ظهرت فيها الحاجة إلى إصلاح سياسي بعيد المدى، كانت القيادة الأكبر تتراجع على أمل أن بنیان سلطتها القوي سيمكنها من سحق أية معارضة مكشوفة وتركب أي اضطراب⁽⁴⁷⁾. لكن من الواضح أن قوى العولمة سوف تحتاج إلى تغيير كبير في الطريقة التي يحكم فيها الحزب الشيوعي الصّيني النّظام، وسوف تحتاج إلى إصلاح سياسي لا يسعى إلى جعل النّظام أكثر شفافية فقط، ولكن ليكون أكثر مسؤولية أيضاً. وبالنظر إلى سجله حتى هذا التاريخ، سيكون هذا حاجزاً هاماً للقيادة الحالية عليها أن تتغلب عليه. ومع تفكيرهم بأنهم تعلموا الدرس من جيرانهم الذين تطوروا بسرعة في الإقليم، فقد طبّق القسر السياسي على دفعات، ورافق ذلك تحرير اقتصادي

متزايد. لكن احتياجات الصين لنمو كبير ومستمر هي معلومات عالية، تراجع القسر، وطبقات أقل، ومسؤولية أكبر عن طريق مؤسسات انتخابية، وسوف تتوازن فيه أفضليات السلع والخدمات في المجال الاقتصادي مع الحاجات والرغبات في المجال السياسي. إن كانت قيادة الصين تستطيع معالجة تحدي الحكم هذا سوف تؤكد إن كانت تستطيع الاحتفاظ بقيادتها على تنمية الصين في القرن الحادي والعشرين.

ملاحظات

- (1) إن أقوى تعبير لمدرسة الصراع في «The Coming Conflict With China» تأليف ريتشارد بيرنستاين، وروس ه. مونرو (Knoph, 1997)؛ وتقييم أكثر توازناً يقدمه أندرو ج ناثان وروبرت س. روس في «The Great Wall and the Empty Fortress» (w.w.Norton, 1997). ولمراجعة عميقة لأفضليات السياسة المختلفة للتعامل مع الصين والقائمة إما على التوفيق أو المجابهة، انظر مايكل أوكسبرغ وإليزابيث إكونومي، «Introduction: China Joins the World» في كتاب من إعدادهما وهو: «China Joins the World: Progress and Prospects» (New York: Council on Foreign Relations, 1999) ص 7 - 15.
- (2) وبالتأكيد كان هذا تناول كل الرؤساء من نيكسون ومن بعده، كلما زاد ارتباط الصين بالمجتمع العالمي كان ذلك أفضل.
- (3) ينشر مكتب الترجمة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني واحدة من أكثر السلاسل إعلاماً. وتم نشر سبعة مجلدات حتى تاريخه تغطي مواضيع كالعولمة والماركسية، والعولمة والاشتراكية، والعولمة والصين.
- (4) انظر يو كيينغ Yu Keping، «أفكار صينية في البحث في العولمة»، في ص 96 (Strategy) «Zhanlue yu guarli» (and Management)، عدد 3/ 1999.
- (5) انظر مثلاً جو شكوينغ (Guo Shuqing)، «Economic Globalization and China's Opening» (Review of International Economics) nos. 5-6, 1999 ص 21 - 26، وكذلك ليو لي Liu Li، «Economic Glo.» نفس المصدر رقم 11 - 12 / 1997، ص 32 - 34.
- (6) ليو جونغ (Liu Junning)، «Globalization and Democratic Politics» في كتاب من إعداد خيو خيوانغ (Xue Xiao yuan) وهو هوانزي «Globalization and China» (Hu Huanzi) Center of Compitation and Translation Press, 1998) بكن ص 67 - 71.
- (7) خو يونغ (Xu Yong) وزينغ جون (Zeng Jun)، «Globalization, Contracts, and Political Development» ص 72 - 81 نفس الناشر.

- (7) فقط في 1993 تجاوزت الصين مستوى تجارتها ذات الطرفين في سنة 1928، التي بلغت 2,6٪ من مجمل التجارة العالمية. ولقد هبط المجموع إلى 0,6٪ في سنة 1977. (الإيكونومست، 20/11/1999 ص 25) تذكر أن الصين قد احتلت مكانة اللوكسمبورغ بكونها في الترتيب العاشر من دول العالم، ولا تزال تحت بلجيكا وهولندا.
- (8) هذه الأرقام محسوبة من معلومات في (الكتاب السنوي لإحصاء الدولة، 1999) (بكين دار نشر إحصاء الدولة 1999).
- (9) «China: Jiang Zemin Praises HKSAR Government»، (Xinhua, March 9, 1998).
- شكري لنانسي هيرست لإيجاد هذا الاقتباس ولأي عون مرجعي آخر.
- (10) الصيغة الأكثر استخداماً هي «تعلم الصينية من أجل الجوهر، والغريبة للاستخدام العملي».
- (11) من سنة 1977 إلى سنة 1996، ارتفعت عضوية الصين في المنظمات الحكومية العالمية من 21 إلى 51، وفي المنظمات غير الحكومية العالمية من 71 إلى 1079. انظر صاموئيل س كيم (Samuel S. Kim)، «China and the United Nations» في كتاب من إعداد: إيكونومي وأوكسينبرغ (Economy & Ohnsenberg): ص 46 - 47 «China joins the World».
- (12) بعدما خرجت من عزلتها التي فرضتها على نفسها لفترة، كان ينقص الصين أشخاص إدارة يستطيعون العمل في منظمات عالمية لتقدم مصالح الصين تقدماً فعالاً.
- (13) ما شيكون (Ma Shikun) وزانغ يونغ (Zhang Yong)، «What is the Meaning of the Seattle Meeting?» (في صحيفة (Peoples's Today) 16 كانون أول 1999 ص 7).
- (14) كمثال، انظر جيانغ زيمين في تعليقاته التي حيا فيها الألفية الجديدة عندما أشار إلى كم عانت الصين من «التخويف والمهانة من قوى العالم» قبل مجيء ماوتسي دونغ والحزب الشيوعي الصيني لقيادة الأمة إلى التحرير. إذا أردت النص الكامل، انظر Xinhua باللغة الإنكليزية عدد 13/12/1999. ومن أجل دور القصة وعلاقتها بالقوة في الحزب الشيوعي الصيني انظر ديفيد إي أبتر (David E. Apter) وتوني سايش (Tony Saich)، «Revolutionary Discourse in Mao's Republic» (Harvard University Press, 1994).
- مقتبس في ستيفن وايت وآخرون «Communist and Post communist Political Systems» (Basingstoke: Macmillan Press, 1990) ص 73.
- (16) لقد قدمت اتهامات مماثلة ضد رئيس الوزراء Zhu Rongji عندما نشرت الولايات المتحدة تفاصيل ما زعمت أنه وافق على الشروط لدخول منظمة التجارة العالمية في نيسان 1999.
- (17) لقد كان الحزب الشيوعي الصيني حذراً في وضع حدود للتشعبات القومية التي قد تتحدى وضعه هو. فقد جمع الضدين حول نشر التيار القومي «The China That Can Say No» لأن انتقاد المؤلفين للنظام وتوجهاته القومية، قد أغلق متابعة المواطنين الصينيين للتحضير للحرب من اليابان، وبينما كان مؤيداً تماماً للمظاهرات المعادية للولايات المتحدة، لجمها بسرعة عندما بدأت تنتقد عدم كفاية الرد الحكومي.
- (18) ما شيكون وزانغ يونغ، «What Is the Meaning of the Seattle Meeting» في (Renmin ribao) 6 كانون أول 1999 ص 7.

- (19) نفس المصدر .
- (20) من أجل هذه النقطة، انظر أوكنبرغ وإيكونومي، «Introduction» ص 21؛ ومايكل د. سوين وآلاستير إيان جونسون، «China and Arms Control Institutions» المصدر ذاته ص 90 - 135.
- (21) انظر كيم، «China and the United Nations» ص 56. وأكثر عموماً في نفس الموضوع حول ارتباط الصين، انظر الكتاب من إعداد آليستار إيان جونسون وروبرت اس روس: «Engaging China: The Management of an Emerging Power (New York; routledge, 1999)
- (22) منذ أوائل الثمانينيات، توقفت الصين عن استخدام القيتو مدعية بأن ذلك مثال عن السلوك العدواني. ونتيجة لذلك، تفضل الصين الامتناع عن التصويت، والمرة الوحيدة التي تلت ذلك والتي مارست فيها الصين القيتو كان في كانون الثاني 1997 لتوقف نذب بعثة الأمم المتحدة إلى غواتيمالا وكذلك احتجاجاً ضد روابط تلك الدولة الدبلوماسية مع تاوان. وعملياً، كل تصويت للقيتو كان ضد توصيات الأمين العام. استثناء واحد ذو أهمية كان في 1972 حول دخول بنغلاديش بعد تأسيسها بعد الحرب. واضح أن هذه الحركة متعلقة برأي الصين بالسيادة، وبذلك لا ترغب بتأييد خلق دول جديدة من خلال حرب انفصالية.
- (23) في 27/10/1998 بعد زيادة ممثلة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ماري روبنسون، وقعت الصين على وثيقة حقوق الإنسان العالمية في الحقوق السياسية والمدنية، وفي 5/10/1997 وقعت الصين على وثيقة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل زيارة الرئيس جيانغ إلى الولايات المتحدة.
- (24) مقابلات مع أعضاء من المهن القانونية والأكاديميين القانونيين في حزيران 1999.
- (25) ومن أجل تحليل عام واضح للصراع الممكن بين العولمة والبنى التحتية الاجتماعية انظر، داني رودريك (Washington: Institute for International Economics, 1977) «Has Globalization Gone too Far?»
- (26) في هذه العملية، انظر جود هويل «China Opens Its Doors: The Politics of Economic Transition» (Boulder: Lynne Rienner, 1993)
- (Margaret Pearson) «Joint Ventures in the People's Republic of China: The Control of Foreign Capital under Socialism», (Princeton University Press, 1991)
- وسوزان شيرك (Susan Shirk)، «How China Opened Its Doors: The Political Success of the PRC's Foreign Trade and Investment Reforms» (Brookings, 1994)
- (27) بالواقع، وقعت الصين على مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة تنص على أن كافة التشريعات التجارية ستكون عامّة وأن تلك التعليمات التي كانت قد نُشرت لن تنفذ. والتنفيذ لم يكن قد اكتمل.
- (28) مارغريت بيرسون، «China's Integration into the International Trade and Investment Regime»، وذلك في كتاب من إعداد إيكونومي وأوكسنبرغ، «China Joins the World»، ص 188.

- (29) محسوبة من الأرقام في «الكتاب السنوي لإحصاء الدولة 1999» ص 599.
- (30) انظر أزيورر ر. خان «Poverty in China in the Period of Globalization: New Evidence on Trends and Patterns (Geneva; ILO, n.d.)» ص 36.
- (31) كان الدخل السنوي الصافي للفرد في البيوت الريفية في شانغهاي 5,406,87 يوان. وفي بكين 3,952,32 و جيانغسو 3,376,78 و سيشوان 1,789,17، و غوزو 1,334,46، والتبت 1,231,50 و كسنجيانغ 1,600,14، وغانسو 1,424,79. وبالنسبة للمقيمين في المدن كان الدخل الحقيقي للفرد الواحد 8,825,26 يوان في شنغهاي و 8,520,61 في بكين و 6,046,45 في جيانغسو. وكان بالنسبة لسيشوان 5159,97 ولغوزو 4580,48، وكسينيانغ 5,041,67، وغانسو 4034,26، وكيغاي 4,257,50. انظر الكتاب السنوي لإحصاء الدولة 1999 ص 339 و 3,25.
- (32) انظر كسيانغ بياو (Xiang Biao)، «How to Create a Visible 'Non-State Space' through Migration and Marketized Traditional Networks: An Account of Migrant Community in China» ورقة قدمت إلى المؤتمر العالمي حول هجرة القوى العاملة الريفية الصينية (بكين، حزيران، 1996).
- (33) من أجل تقرير صيني يكشف التنبيه والتحذير من أن عدم المساواة وعدم التكافؤ يجب أن يُعالجا بسرعة، انظر وانغ شاو غوانغ وهو آنانغ، «The Political Economy of Uneven Development: The Case of China (M. E. Sharpe Inc. 1999)»
- (34) بإظهار مدى نشاطاتهم، تستخدم SOE الثلث الكامل من هيئة العاملين الطبيعيين ونحو 600000 معلم وإداري. (نيل سي هيوغز Neil C. Hughes، «Smashing the Iron Rice Bowl»، في (ص 78، عدد تموز وآب 1998) Foreign Affairs vol. 777.
- (35) البنك الدولي، «China's Management of Enterprise Assets: The State at Shareholder» (Washington: World Bank, 1997) ص 1.
- (36) ارتفعت كلفة التأمين الاجتماعي وصندوق الرفاه كنسبة من القائمة الاجمالية للأجور من 13,7٪ في 1978 إلى 34٪ في 1995. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «تقرير التنمية البشرية في الصين» و «Human Development and Poverty Alleviation 1997» (بكين UNDP، 1998، ص 65).
- (37) انظر توني سايش، «Negotiating the State: The Development of Social Organizations in China» (China Quarterly, no 161) (ستصدر آذار 2000).
- (38) «Quarterly Chronicle and Documentation» (حزيران 1999، China Quarterly, no 158) ص 535.
- (39) جون بومفريت (John Pomfret)، «China Gives Broad Rein to Economy's Private Sector» (الواشنطن بوست 2000 / 1 / 5 ص A1).
- (40) مثلاً، الذين يعملون في النظام المصرفي على المستوى المحلي ليس لديهم الخبرة في تقديم قروض على أساس تجاري. فهم معتادون على أن يصغوا إلى الرئيس الحزبي المحلي ويشعرون بالراحة لأن يعطوا القروض SOEs، وهم يقدرون أن شخصاً ما سوف

- يرد القرض .
- (41) من أجل الانتقادات للسياسة الحالية اقرأ الأربعة، «10000 character manifestos» أعيدت طباعتها في «Crossing Sowrds: An Account of the Three Though Liberations in Contemporary China» (بكين 1998) (Today Publishers).
- (42) مقابلة ووكسي (Wuxi) أيار 1999.
- (43) في نفس هذا الموضوع، انظر توني سايش، «Writing or Rewriting History? The Construction of the Maoist Resolution on Party History».
- وفي كتاب من إعداد توني سايش وهانز فان دوفاين، «New Perspectives on the Chinese Communist Revolution» (M. E. Sharpe Inc. 1995) ص 299 _ 38.
- (44) انظر آبر وسايش، فصل 9، «Revolutionary Discourse in Mao's Republic».
- (45) شاو وينغواغ، «China: Reforms and Impact of Globalization» مخطوطة غير منشورة، أيار 1998 ص 12.
- (46) مقابلات مع ممثلين من شركات أجنبية مرتبطين بهذه المفاوضات.
- (47) أحدث مناسبة اجتماع مجلس الشعب القومي المنعقد في آذار 2000، وحثت المسودة الأولى لتقرير عمل الحكومة إشارة إلى الإصلاح السياسي، لكن ذلك أسقط من النسخة النهائية التي قدمها رئيس الوزراء زو رونجي، انظر في جريدة (South China Morning) «Political Reform Not on Agenda» عدد 7 آذار 2000.